شنـاشيـل

التعداد في عهدة شعيط ومعيط!

■ عدنان حسين

علينا أن ننتظر ربما أربع عشرة سنة أخرى لكي نتفاءل بإمكانية أن يكون مستقبل أولادنا وأحفادنا أفضل من حاضرنا وماضينا، وليس من المستبعد أن يستغرق الأمر مدة أطول ما دامت الحكومة قد دفعت به في أحدث إعلان لها إلى غياهب المجهول.

في الاحتفال باليوم العالمي للسكان الذي أقامته وزارة التخطيط في بغداد أول من أمس الاثنين، أكد رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق آد ملكيرت "حاجة العراق إلى تطوير سياسات واستراتيجيات للسكان ليكون بإمكانه استكشاف احتياجات المستقبل لضمان تخطيط ملائم للمستقبل"، حاثاً صناع القرار على وضع التعداد السكاني المؤجل منذ العام ٢٠٠٧ "كأولوية خلال الأشهر المقبلة"، لكن الحكومة ردت عليه بلسان رئيسها بربط هذه العملية بـ"التوافقات" السياسية و"الإجماع" الوطني.

هذه الإشارة من جانب رئيس مجلس الوزراء السيد نوري المالكي في كلمته تعني إحالة التعداد إلى الرفوف العالية أو جعله من مسؤولية "شعيط ومعيط وجرار الخيط"، فليس من المتوقع أن يحصل توافق، ناهيك عن الإجماع الوطني، في هذا الشأن على مدى السنوات الخمس أو حتى العشر المقبلة مادام التوافق على تعيين وزير للدفاع أو الداخلية مثلاً يتطلب نحو سنة كاملة وربما أكثر.

"لا يمكن بناء دولة حقيقية قائمة على أساس علمي إلا بإيجاد تعداد عام للسكان وإحصاء شامل لكل القدرات والإمكانات". هذا ما قاله رئيس الحكومة في الاحتفال، وهو كلام يعادل وزنه ذهباً، وكان يمكن أن يكون أثمن من الذهب بكثير لو اقترن بقرار حكومي بإجراء قريب للتعداد السكاني المستكملة استعداداته الفنية والمهنية، بحسب إعلان السيد المالكي.

ليست للتعداد المُنتظر أهمية تنموية اقتصادية واجتماعية فحسب، فهو أيضاً ضرورة سياسية وطنية ذلك ان النظام السابق استخدم عمليات التعداد السكاني التي أجراها لأغراض سياسية، وكانت لذلك عواقب وخيمة في مختلف مناحي الحياة لم تزل قائمة ومتفاعلة في آثارها السلبية، وكان من المؤمل أن يساعد التعداد المفترض إجراؤه قبل أربع سنوات في التخفيف من هذه العواقب ووضع المشاكل الناجمة عن عمليات التعداد السابقة على طريق الحل، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني المُفتقد في البلاد.

تعليق التعداد السكاني على شماعة التوافقات والإجماع يبدو محاولة للهروب إلى الأمام من استحقاق وطني أساس. فكما الحكومة من مسؤوليتها استخدام القوة لفرض النظام والقانون، وهو ما تقوم به حتى من دون انتظار للتوافق والإجماع، فان من واجبها أيضا استخدام القانون لتنفيذ مهماتها وقراراتها وبرنامجها. التوافق في كثير من القضايا بين القوى المتحكمة بالعملية السياسية ليس سهلاً، والإجماع بعيد المنال، بيد أن هذا لن يبرر للحكومة تعطيل أعمالها وإغلاق أبواب دوائرها.

التوافق والإجماع على صعيد التعداد السكاني في حقيقة الأمر حجة، ذلك أن السبب الحقيقي وراء تعطيل التعداد يكمن في موقف قومي وآخر طائفي من بعض القوى المتنفذة التي لا ترغب في أن يقرر التعداد حقيقة أن أبناء القوميات الأخرى أكبر عدداً مما هو متعارف عليه الآن ومتوارث من بيانات وإحصاءات النظام السابق الموظفة سياسيا، وكذا الحال بالنسبة لأبناء الديانات والطوائف الأخرى.

الحكومة لا تريد إجراء التعداد لأن القوى المتنفذة فيها لا تريد أن تُؤخذ أي ثلمة من المغانم التي أتاحتها لها عملية سياسية دُبرت في ليل.

الدباغ يرد على تصريحات بانيتا بخصوص ضرب الميلشيات

بغداد تحذر واشنطن من عمليات عسكرية تخالف الاتفاقية الأمنية

بغداد / المدى

اعتبرت الحكومة العراقية، أمس الثلاثاء، أي عمل عسكري تنفرد به القوات الأميركية مخالفا للاتفاقية الأمنية، في إشارة إلى تصريحات وزير الدفاع الأميركي التي أكد فيها أن قوات بلاده تنفذ بصورة منفردة عمليات عسكرية ضد الميليشيات في العراق.

وقال وزير الدولة المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صدر عن مكتبه إن "أي عمل عسكري تنفرد به القوات الأميركية في العراق يعد مخالفا للاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة".

وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا أكد، أمس الأول، أن قوات بلاده تنفذ بصورة منفردة عملياتَ عسكرية ضد الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العمليات القتالية الأميركية بصورة رسمية.

واعتبر التيار الصدري استهداف القوات الأميركية داخل الأراضي العراقية أمرا مشروعا، وفي حين طالب مجلس النواب بإصدار بيان استنكار لتصريحات وزير الدفاع الأميركي، واصفا إياها بالحجج التي تستحضر أزمة جديدة.

وكان عدد من أعضاء مجلس النواب عن التحالف الوطني، استنكروا خلال مؤتمر صحفي عقدوه في ٢٣ نيسان الماضي في البصرة، إقدام القوات الأميركية على تنفيذ حملة اعتقالات استهدفت عدداً من أعضاء التيار الصدري في المحافظة، متهمين تلك القوات بانتهاك الاتفاقية الأمنية.

وتتأرجح تصريحات السياسيين العراقيين بشأن بقاء جزء من القوات الأميركية في البلاد بعد عام ٢٠١١، بين القبول والرفض أو القبول الخجول، مع تحميل بعض الكتل كتلاً أخرى مسؤولية اتخاذ القرار، إذ اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، في ١٩ حزيران الماضي، أن بقاء أو انسحاب القوات الأميركية من العراق ليس بيد رئيس الوزراء نوري المالكي، إنما بيد مجلس الوزراء المتمثل بالكتل السياسية، داعياً الأخيرة إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذا الموضوع، وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب.

في المقابل، أعلن التيار الصدري في ٢٨ حزيران الماضي، أنه سيرفض أي قرار يتخذه البرلمان بشأن التمديد للقوات الأميركية في العراق، في حين شدد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية في العراق إلى ما بعد نهاية العام ٢٠١١ الحالي، على قاعدة أن الدولة العراقية ما تزال غير متكاملة، وأن غالبية كبيرة من الأحزاب السياسية تقر وتؤيد بقاء هذه القوات.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أكد في ٢٣ حزيران الماضي، أن بقاء القوات الأميركية في العراق مرهون باتفاق الكتل السياسية وفق مطلب حكومي.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أبلغ وزير الدفاع الاميركي الجديد ليون بانيتا ان بقاء القوات الاميركية في العراق بعد الموعد المقرر لانسحابها الكامل من البلاد بنهاية العام الحالي يعود للإجماع الوطني ومجلس النواب وليس لقرار منه، فيما أكد الوزير للرئيس جلال طالباني استعداد المؤسسات الاميركية لتعزيز مساعدة العراق في مجال التدريب وتجهيز القوات العسكرية والأمنية.

وخلال اجتماع أمس الأول بين بانيتا والمالكي الذي يتولى حقيبة الدفاع وكالة وذلك بمكتبه الرسمي في بغداد أكد رئيس الوزراء أن بقاء القوات الاميركية في العراق بعد الموعد المقرر لانسحابها الكامل من البلاد بنهاية العام الحالي يعود للإجماع الوطني ومجلس النواب.

وجرى خلال اللقاء البحث في سبل دعم القوات العراقية في مجال التجهيز والتدريب حيث أكد المالكي على تنامي قدرة القوات المسلحة العراقية وقال "أنها أصبحت قادرة على الوصول إلى أي هدف يشكل خطرا على أمن واستقرار البلاد".

من جانبه أكد وزير الدفاع الاميركي استعداد بلاده لدعم القوات العراقية بما تحتاجه من المهارات والتدريب على الأسلحة التي ستحصل عليها ضمن عقود التسليح المتفق عليها من قبل الجانبين.

وجدد بانيتا تأييد بلاده ومساندتها لجهود الحكومة العراقية في الحفاظ على الأمن والإستقرار في عموم العراق.

الوطني يحسم وزارة الأمن ويؤجل الموقف من مفوضية الانتخابات

بغداد / المدى

حسم التحالف الوطني الجدل الدائر بشأن وزارة الأمن الوطني بعد أن كان من المقرر أن يتم تحويلها إلى جهاز للأمن وليس وزارة.

وذكر مصدر في التحالف إن "قادة وممثلي الكتل المنضوية في التحالف الوطني اتفقوا خلال اجتماعهم ليلة أمس الأول الإبقاء على وزارة الأمن الوطني وعدم تحويلها إلى جهاز أمني".

وأضاف أن "الجدل دار بشأن هذه الوزارة خلال اجتماع بعد طرح موضوعها بشأن تحويلها لجهاز الأمن الوطني وليس وزارة إلا أن الأمر حسم بالإبقاء عليها كوزارة".

وفي هذا الشأن، قال عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون سامي العسكري إن ملف الوزارات الأمنية سيحل ضمن عملية الترشيق الوزاري المرتقبة خلال الفترة المقبلة.

وأضاف العسكري إن ملف الوزارات الأمنية واحد من الملفات المفتوحة التي لم تتوصل الكتل السياسية إلى حلول لها ونأمل من خلال الترشيق الوصول إلى فرصة الاتفاق على مرشحي الوزارات الأمنية.

ولا تزال معضلة مرشحي الوزارات الأمنية على حالها دون اتفاق واضح بين الكتل السياسية على أمل التوصل إلى حل لها خلال الفترة المقبلة لما لها من تأثير واضح على ما يعانيه الشارع العراقي من تطورات على الصعيد الأمني. وأشار المصدر إلى أن "الاجتماع لم يتوصل إلى نتيجة بشأن سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات لانقسام الكتل بين مؤيد ورافض".

وذكر ان "الموضوع تم تأجيله الى الاجتماع المقبل الذي سيتم عقده في الأسبوع المقبل".

واندلع خلاف سياسي بشأن عملية سحب الثقة عن مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وفي الوقت الذي يطالب فيه ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي بسحب الثقة من مجلس المفوضية الحالي، فإن المجلس الأعلى الإسلامي والتحالف الكردستاني يرفضان ذلك.

المجلس الأعلى يرى أن هناك عملية استهداف مقصودة لبعض أعضاء مجلس المفوضية ومنهم رئيسها فرج الحيدري والقاضي قاسم العبودي، وهو ما يؤخر عملية سحب الثقة التي قد تنتهي إلى نوع من الاستقالة الجماعية مع تعيين مفوضية جديدة حتى لا يحصل فراغ يمكن أن يؤخر إجراء الانتخابات.

وكان المصدر ذاته قد أكد أن التحالف الوطني رفض خلال الاجتماع تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠١١. وقال إن "اجتماعا عقد ليلة أمس الأول لكتل التحالف الوطني وتم الاتفاق على رفض تمديد بقاء القوات الامريكية في العراق بعد نهاية العام الحالي". يذكر أن بغداد وواشنطن وقعتا اتفاقية أمنية تقضي بانسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية العام الحالي. ويزور وزير الدفاع الامريكي الجديد ليون بانيتا العراق منذ يوم أمس لمناقشة الانسحاب الامريكي من العراق.

وكان مصدر حكومي رفيع المستوى اكد للمدى ان زيارة وزير الدفاع الامريكي ليون بانيتا ولقائه عددا من المسؤولين في الحكومة تركزت حول كيفية إيجاد آلية لتمديد بقاء عدد من القوات الاميركية في العراق بعد عام ٢٠١١. وقال المصدر في تصريح خص به المدى إن بانيتا ابلغ بان الرد الرسمي للحكومة العراقية سيكون بعد أسبوعين، أي بعد أن يحسم القادة السياسيون أمرهم بموجب الاتفاق الذي ابرم قبل أيام بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وبحسب المصدر فان وزير الدفاع لمس وجود رغبة لدى بعض المسؤولين في الحكومة بإبقاء عدد معين من القوات الاميركية بعد عام ٢٠١١ لكون القوات الأمنية غير مكتملة الجاهزية.

شكوك حول توافق المالكي وعلاوي

البنتاغون يضغط على بغداد من أجل التمديد: لن نتدخل في المفاوضات

عن: لوس انجلوس تايمز

أخبر وزير الدفاع الاميركي القادة العراقيين بوجوب اتخاذ قرار سريع بشأن طلب إبقاء القوات الاميركية في العراق من عدمه بعد موعد الانسحاب المقرر نهاية العام.

وقال مسؤولون أميركان كبار إن الولايات المتحدة لا تنوي التدخل في المفاوضات بين السياسيين العراقيين والتي قد تقود إلى اتفاق لتمديد بقاء القوات.

تأتي زيارة بانيتا على عكس الزيارات السابقة التي قام بها كبار المسؤولين الاميركان في إدارة بوش أو حتى التي قام بها نائب الرئيس جو بايدن في محاولة لدفع القادة العراقيين لاتخاذ قرار بهذا الشأن.

رحلة بانيتا تأتي بعد ثمانية أشهر من إقناع بايدن للقادة العراقيين في تشكيل الحكومة التي جاءت بعد فترة طويلة من الانتخابات الوطنية.

بقيت الصفقة غير منجزة بالكامل حتى الآن، فالمجلس الوطني للسياسات الستراتيجية الذي يرأسه علاوي ما زال غير منجز، وكذلك تعيين وزراء الدفاع والداخلية.

هذا الفشل، الذي يحذر منه المسؤولون العراقيون، يمكن أن يدمر أية فرصة للاتفاق على إبقاء القوات الاميركية.

يقول نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس "عند وجود تفاهم متبادل بين الكتل فسيكون من السهل تشكيل حكومة عراقية".

من غير الواضح ما إذا كان علاوي والمالكي سيتفقان، وبدون هذا التوافق لا يستطيع المالكي الحصول على موافقة البرلمان على أية اتفاقية أمنية تسمح ببقاء بعض القطعات الاميركية في العراق.

حاليا يعتمد المالكي على دعم التيار الصدري في البقاء بالسلطة، وان التيار يريد خروج كافة القطعات الاميركية من العراق في نهاية العام. أعضاء في القائمة العراقية لا يرون جدوى من دعم تمديد بقاء القوات مادامت صفقة تشكيل الحكومة التي رعتها الولايات المتحدة لم يتم التوصل إليها.

إنهم يرون أن المالكي يعمل وزيرا للدفاع والداخلية بالوكالة ويشعرون أن الحكومة الاميركية لم تف بالتزاماتها.

وقال نائب رئيس الوزراء صالح المطلك "إذا بقي الاميركان ولم يتخذوا موقفا مما يجري، فان بقاءهم لا معنى له. عليهم أن يغيروا سياستهم".

في لقاءات منفصلة مع المالكي والرئيس جلال طالباني قال بانيتا "يجب أن نعرف قراركم بأسرع ما يمكن".

لقد رفضت إدارة أوباما، علنيا على الأقل، أن تتورط بشكل مباشر في حث العراق على طلب بقاء بعض القطعات بعد نهاية العام رغم أن مسؤولين عسكريين اميركيين كبارا أوضحوا بأنهم يفضلون مثل هذا الطلب.

وقال الجنرال لويد أوستن، قائد القوات الاميركية في العراق، في تصريح صحفي "كلما اقتربنا أكثر من الخريف كلما ازدادت صعوبة إيقاف الانسحاب، حيث من الصعب تجميع الأمور بعد تفكيكها".

في نهاية الأسبوع اجتمع القادة السياسيون برعاية الرئيس طالباني في محاولة لكسر الجمود والجدل بشأن بقاء القوات، وقرروا تأجيل الموضوع لمدة أسبوعين، لحين تفعيل اللجنة المصغرة التي حاولت سابقا كسر الجمود. في مفاوضات سابقة، اقترح التحالف الكردستاني أن يجتمع المالكي وعلاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، لتسمية الوزراء الأمنيين.

وقال التحالف في حالة عدم إمكانية اجتماع المالكي وعلاوي فيمكن أن يرشحا ممثلين ينوبان عنهما، وافق علاوي على ذلك إلا أن ائتلاف المالكي لم يرد.

وبالشكل نفسه، اقترح الكرد حلا وسطا هو أن يرأس علاوي المجلس الوطني للسياسات العليا. الا ان علاوي أصر على تسميته رئيسا للمجلس في البرلمان، لكن المالكي اعترض على ذلك، فاقترح الكرد أن يصوت المجلس على علاوي ثم يصادق البرلمان على القرار.

وافقت القائمة العراقية على الفكرة إلا أن ائتلاف دولة القانون رفض الرد مرة أخرى.

في الماضي، كان يمكن للاميركان أن يدفعوا باتجاه حل هذه الأزمة السياسية، إلا أن بانيتا أكد للمالكي أن قدوم المسؤولين الاميركان إلى بغداد لا يمكن أن يستمر في المستقبل للدفع باتجاه عقد اتفاق.

البعض يتساءل ما إذا كان للاميركان الكثير ليعرضوه على العراقيين بهدف جعلهم ينهون خلافاتهم ومن ثم يطلبون بقاء القوات الاميركية.

يقول احد المراقبين الغربيين سبق أن عاش في العراق لسنوات وطلب عدم ذكر اسمه بسبب حساسية الموضوع "في عام ٢٠٠٨، كان من الممكن عزل علاقة أميركا عن علاقات القوى الداخلية العراقية. لكن هذه المرة، فان اللعبة أكثر تعقيدا. ما هو تأثير اميركا؟ ما الذي يحتاجه العراقيون ويمكن لاميركا أن تقدمه لهم؟".

ترجمة المدى

أنباء

الجاف تريد اعتذاراً عن التحريف

■ طالبت عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية أشواق الجاف وسائل الإعلام التي حرفت تصريحها الخاص بالرعاية الاجتماعية بتقديم اعتذار رسمي بذلك إلى دائرة الشؤون الاجتماعية ورعاية الأيتام بالإضافة إلى الفتيات في هذه الدور، مشددة على أنها ستقاضي جميع من حرف بالتصريحات. وكما ترى الجاف أن محاولة التحريف تقف وراءها دوافع سياسية، ومحاولة لتشويه صورة الحكومة العراقية من خلال تشويه صورة الرعاية الاجتماعية ومحاولة تشويه السمعة.

الترشيق الكمي مرفوض

■ يبدو أن الترشيق الوزاري اخذ الحيز الأكبر من تصريحات السياسيين إذ دعت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف إلى أن يكون الترشيق الوزاري نوعيا بالإضافة إلى كونه كميا، من خلال تقليص عدد وكلاء الوزارات والمدراء العامين.

وأضافت نصيف في بيان لها صدر أمس أن الإحصائيات تشير إلى وجود تسعة آلاف مدير عام، وخمسين وكيل وزارة وخمسين مفتشاً عاماً، وهذه الأعداد بطبيعة الحال تنعكس على حجم الإنفاق على هذه المناصب.

إلغاء وزارة الأمن الوطني

■ كشفت لجنة الأمن والدفاع النيابية، عن وجود توجه لدى رئاسة الوزراء لإلغاء وزارة الأمن الوطني ودمجها ضمن مؤسسات وزارة الداخلية، وقال عضو اللجنة حسن جهاد إن "هناك توجهاً لدى رئاسة الوزراء لإلغاء وزارة الأمن الوطني"، مبيناً أن "التوجه يقضي بإلغائها وجعلها جهازاً للأمن يدمج في مؤسسات وزارة الداخلية".

وأوضح جهاد أن البرلمان لم يقدم حتى الآن طلباً رسمياً إلى مجلس الوزراء بهذا الشأن لإلغاء الوزارة، مؤكداً في الوقت نفسه أن الكتل السياسية كافة تؤيد هذا التوجه.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون